

النظام الأساسي
مجلس الأعمال التونسي بالإمارات العربية المتحدة

مقدمة

تم بمبادرة من سفارة الجمهورية التونسية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة تأسيس "مجلس الأعمال التونسي بالإمارات العربية المتحدة" وذلك يوم الأربعاء الموافق 11 ماي 2011 بالعاصمة الإماراتية أبوظبي حرصا لدعم وتطوير المبادلات التجارية والتعاون بين تونس والإمارات العربية المتحدة.

الباب الأول

الاسم - الإطار القانوني - الغرض - المقر الاجتماعي

المادة (1): الاسم

تأسس فيما بين الموقعين على هذا القانون ومن ينضم إليهم لاحقا مجموعة تسمى باسم " مجلس الأعمال التونسي بالإمارات العربية المتحدة ".

المادة (2): الإطار القانوني

يتمتع المجلس بالشخصية الاعتبارية ويكون له الأهلية لتحقيق أغراضه. ويتألف هذا المجلس من أفراد وشركات وهو تطوعي وغير ربحي ولا يمارس أي نشاط ذات صبغة سياسية ويداول نشاطه وفقا لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

المادة (3): الغرض

لغاية المساهمة في توسيع وتطوير العلاقات بين تونس والإمارات وذلك في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تم وضع الأغراض التالية:

أ / التعريف بالمنتج التونسي بمختلف أنواعه في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- 1- العمل على التعريف به باستمرار داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك بالمشاركة في المعارض التجارية المحلية.
- 2- ربط الصلة مع أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة لحثها على إيلاء ما تستحقه البضائع التونسية من عناية.
- 3- ربط علاقات تعاون مع كبار المؤسسات التجارية والتسويقية بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- 4- تبادل المعلومات والتنسيق بين رجال الأعمال التونسيين والإماراتيين.

ب / المساهمة في دراسة السوق التجارية الإماراتية:

- 1- وضع كشف معين للسوق الإماراتية خاصة فيما يتعلق بالصادرات التونسية مع متابعة تطورات السوق وقوانينها وآلياتها.
- 2- دراسة مختلف الطرق لإنماء الصادرات التونسية في اتجاه دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 3- دراسة مختلف الشروط التي من شأنها أن تدعم القدرة التنافسية للمنتج التونسي داخل الأسواق الإماراتية.

ت / المساهمة في وضع آلية اتصال دائمة مع مختلف المؤسسات التونسية ذات العلاقة

- 1- تقديم المساعدة والمعلومات اللازمة لمختلف المؤسسات ورجال الأعمال التونسيين الراغبين في دخول الأسواق الإماراتية.
- 2- تقديم العون لرجال الأعمال التونسيين الراغبين في العمل بدولة الإمارات.
- 3- ربط الصلة بين الشركات ورجال الأعمال التونسيين مع مختلف غرف التجارة والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة

4- ربط الصلة مع سفارة تونس في أبو ظبي بشأن الأمور والمسائل التي تلقى اهتمام المجلس.

ث / تشجيع الاستثمارات الإماراتية بتونس:

- 1- التعريف بالقوانين والحوافز ومناخ الاستثمار المتوفر بتونس.
- 2- مد رجال الأعمال الإماراتيين بقائمة المشاريع التونسية المعروضة على التمويل الخارجي وتنظيم أيام إعلامية للغرض.
- 3-حث رجال الأعمال من كلا البلدين على إرساء شراكه بينهما.
- 4-تنظيم زيارات لرجال الأعمال الإماراتيين وغيرهم إلى تونس وحثهم على الاستثمار في هذا القطاع باعتبار ذلك من الروافد الأساسية لتنمية العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات.

ج / تشجيع التبادل الثقافي والاجتماعي:

- 1- تنظيم وإقامة الندوات والمؤتمرات.
- 2- تبادل الرحلات والزيارات.
- 3- إبراز الدور الحضاري للدولتين.

المادة (4): المقرر

يكون مقر المجلس بصفة مؤقتة بمقر السفارة التونسية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة ص. ب 4166.

الباب الثاني

العضوية، القبول، الاستقالة، الإقالة

المادة (5): العضوية

تنقسم إلى نوعين:

1- عضو شرف: الأشخاص المؤهلون لعضوية الشرف هم:

- سعادة السفير التونسي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- القنصل التونسي.
- الرؤساء السابقون للمجلس.
- كل شخصية بارزة من تونس أو الإمارات تهتم بتعزيز الروابط التجارية والاقتصادية والثقافية بين الدولتين وتوافق عليها الهيئة المديرة للمجلس.
- كما يمكن قبول عضوية شرفية لرجال أعمال إماراتيين أو تونسيين غير مقيمين بالإمارات وذلك لدعم نشاطات المجلس
- يعفى أعضاء الشرف من دفع رسوم الانخراط.

2- عضو ناشط:

- كل مواطن ومواطنة تونسي، رجل أعمال أو موظف يشغل منصبا مهنيا أو إداريا ساميا ويقوم في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- كل مؤسسة أو شركة في شخص ممثلها القانوني لها علاقة مباشرة مع أهداف المجلس.

المادة (6): القبول

على المرشح للعضوية أن يتمتع بالسيرورة الحسنة والسلوك الجيد تقديم مطلب في ذلك إلى الرئيس دون أي إجراء آخر سوى توقيع استمارة انخراط وتسديد أول معلوم اشتراك سنوي ويكون الانخراط مؤقتا حتى إصدار بطاقة الانخراط.

تكون مداولات الهيئة في مطالب الانخراط سرية وتسجل الهيئة نتائجها بمحضر الجلسة. ويعتبر مطلب الانخراط مقبولا إذا لم تثبت الهيئة في أول اجتماع لها بعد تقديم الطلب.

المادة (7): واجبات الأعضاء

- التقيد بالنظام الأساسي للمجلس.
- تسديد معلوم الانخراط في أجل لا يتعدى الأسبوع.

المادة (8): فقدان صفة العضوية

يفقد العضو صفته في المجلس في الحالات التالية:

- 1- الاستقالة: كل عضو يمكنه الاستقالة في أي وقت وذلك عن طريق رسالة مسجلة مع وصل الاستلام توجه إلى رئيس المجلس.
- 2- عدم الالتزام بواجبات العضوية.
- 3- كل من يغادر أرض الدولة نهائيا.
- 4- إذا ألحق أي عضو بضرر للمجلس.

ويتم فقدان صفة العضوية بقرار من الهيئة المديرة ولا يمكن استرداد المعاليم المدفوعة للانخراط.

الباب الثالث

الهيئة المديرية - الجمعية العامة

المادة (9): الهيئة المديرية

يدير المجلس هيئة مديرة تنتخبها الجمعية العامة مرة كل سنتين. ولا يمكن سحب الثقة من الهيئة المديرية أو من أحد أعضائها إلا في جلسة عامة غير عادية بأغلبية الثلثين. وكل منخرط له الحق في الانتخاب.

وتتكون الهيئة المديرية من تسعة أعضاء (عدد 9 أعضاء).

المادة (10): حق التصويت

يكون حق التصويت محصورا على الأعضاء الناشطين والمؤسسين الذين سددوا رسوم العضوية السنوية.

المادة (11): اجتماعات الهيئة المديرية

تعقد الهيئة المديرية اجتماعا عاديا مرة كل شهر على أن لا تقل عن تسعة اجتماعات بالسنة ولا يعتبر الاجتماع قانونيا إلا إذا حضره الرئيس والكاتب العام وأمين المال أو من ينوبهم من الأعضاء وذلك بتفويض رسمي ومحدد المدة.

ويجوز للهيئة المديرية دعوة غير أعضائها لحضور جلساتها على أن يكون رأي المدعويين استشاريا فقط.

المادة (12): اختصاصات الهيئة المديرية

1- إدارة المجلس والإشراف على نشاطه وتمثيله والنطق باسمه مع الجهات المعنية.

- 2- إصدار اللوائح الداخلية واتخاذ القرارات اللازمة التي تكفل حسب سير العمل في المجلس.
- 3- تكوين اللجان الفرعية داخل المجلس لدراسة المشاريع.
- 4- دعوة الجمعية العامة لعقد اجتماعاتها العادية وغير العادية وتنفيذ قراراتها.
- 5- دراسة التعديلات أو الإضافات على النظام الأساسي وعرضها على الجمعية العامة.
- 6- تحديد قيمة الاشتراك بالمجلس.
- 7- النظر في طلبات العضوية وتقرير ما تراه بشأنها.
- 8- إعداد التقريرين الأدبي والمالي للمجلس وبرنامج عمله السنوي لعرضهم على الجمعية العامة للمصادقة.
- 9- تعيين مدققا ماليا لحسابات المجلس وتحديد اختصاصاته وصرف تكاليف أتعابه وذلك لوضع البيانات المالية تحت تصرف الجمعية العمومية.
- 10- سحب وتسلم جميع الطرود والحوالات وغيرها المرسلة للمجلس وتعطي إيصالات بها.
- 11- اعتماد العقود والاتفاقات باسم مجلس الأعمال التونسي وإجراء المفاوضات بشأنها.
- 12- رفع تقارير إلى الجهات المعنية بتونس عن طريق السفارة كلما دعت الحاجة.
- 13- تقييم ووضع تقرير بكل نشاط يقوم به المجلس.

المادة (13): صلاحيات رئيس المجلس

- يترأس اجتماعات الهيئة المديرية والجمعية العمومية.
- يمثل المجلس لدى السلطات والهيئات المعنية ويكون الناطق الرسمي باسم المجلس أو من يفوضه.
- التوقيع على الشيكات مع أمين المال.

المادة (14): الجمعية العامة العادية

تجتمع الجمعية العامة العادية – بدعوة من الرئيس – مرة كل سنة. تضم كل أعضاء المجلس الذين يواظبون على تسديد الاشتراك المحدد وتحدد الهيئة المديرية جدول أعمالها. تتم الدعوة برسالة عادية أو إلكترونية أو عن طريق الفاكس تبعث قبل شهر على الأقل وتحدد هذه الدعوة تاريخ الاجتماع ومكانه وجدول أعماله.

المادة (15): الجمعية العامة غير العادية

تتم الدعوة إلى الجمعية العامة في دورة غير عادية بطلب من الهيئة المديرية في الحالات التالية:

- عند حصول شغور على مستوى الرئاسة.

- بدعوة من الهيئة المديرية.

- بطلب من نصف أعضاء المجموعة.

المادة (16): قرارات

كل قرارات هيكل المجلس تتخذ بالأغلبية النسبية وفي حالة التساوي يكون صوت الرئيس مرجح.

الباب الرابع

الشؤون المالية

المادة (17): الموارد

تأتي موارد المجلس من:

- 1- معالم الانخراط.
- 2- الهبات والتبرعات غير المشروطة والموافق عليها من الهيئة المديرية.
- 3- رعاية الأنشطة.
- 4- مداخيل النشاطات والمعارض التي ينظمها أو يساهم بتنظيمها المجلس.

المادة (18): المصروفات

إذا ازدادت المداخيل على المصروفات، يتم حفظ الأموال الفائضة لسداد مصاريف المجلس المستقبلية.

المادة (19): الممتلكات

تخضع الممتلكات المنقولة وغير المنقولة إلى كشف معين يرفع إلى اجتماع الجمعية العامة ضمن التقرير المالي السنوي.

المادة (20): التصرف

تودع أموال المجلس النقدية تحت ذمة المجلس بإشراف أمين المال حتى يتم فتح حساب جاري بأحد بنوك أبو ظبي. ويخضع الحساب إلى مبدأ الإذن بالتصرف المزدوج من قبل الرئيس وأمين مال المجلس.

المادة (21): أحكام عامة

- 1- لا يجوز للمجلس أن ينفق أمواله في غير الأغراض التي أنشئت من أجلها.
- 2- أموال المجلس بما فيها معالم الانخراط والممتلكات الثابتة والمنقولة والتبرعات والهبات والإعانات تعتبر ملكا للجمعية وليس لأعضائها حق فيها.
- 3- لا يجوز التصرف في ممتلكات المجلس المنقولة بالبيع أو الرهن أو التنازل أو الاستبدال إلا بقرار من الهيئة المديرة.

الباب الخامس أحكام انتقالية

المادة (22): الهيئة المديرية

بقرار من الاجتماع المؤسس للمجلس انتخبت الهيئة المديرية الجديدة من السادة:

السيد / محمد ديمق	رئيس
السيد / عبدالرزاق النالوتي	نائب رئيس
السيد / منصف بن حميدة	نائب رئيس
السيد / كامل العبدلي	نائب رئيس مكلف بالعلاقات الخارجية "تونس"
السيدة / فريدة براق	عضو مكلف بالعلاقات العامة والإعلام
السيدة / ليلي عبدالقادر	أمينة السر "كاتب عام المجلس"
السيد / خالد بن سعيد	عضو مكلف بالعلاقات مع رجال وسيدات الأعمال
السيد / نظمي ديمق	عضو مكلف بالعلاقات مع أعضاء المجلس
السيدة / هاجر بدوي	أمينة مال

يتم مستقبلاً انتخاب الأعضاء للهيئة المديرة من قبل الجمعية العمومية وذلك بالتصويت على المرشحين ضمن لائحة واحدة وتكون مدة ولاية الهيئة المديرة سنتين.

الباب السادس

أحكام ختامية

المادة (23): الحل

لا يحل المجلس إلا بعد موافقة ثلثي أعضاء الجمعية.

المادة (24): تاريخ نفاذ النظام الأساسي

يعتبر هذا النظام نافذ المفعول من تاريخ الإعلان عن تأسيس المجلس وإصدار تراخيصه من السلطات المختصة لدولة الإمارات العربية المتحدة بأبو ظبي.

حرر بمدينة أبو ظبي في يوم الأربعاء الموافق للحادي عشر من مايو 2011 م.

توقيع أعضاء الهيئة المديرة

التوقيع

الاسم

.....

السيد / محمد دمق

.....

السيد / عبد الرزاق النالوتي

.....

السيد / المنصف بن حميدة

.....

السيد / كامل عبدلي

.....

السيدة / فائدة براق

.....

السيدة / ليلي عبدالقادر

.....

السيد / خالد بن سعيد

.....

السيد / نظمي دمق

.....

السيدة / هاجر بدوي

جمهورية التونسية
ب. ابوقليبي
12
اطلع عليه السيد
السيد / هاجر بدوي
وثيقة تعريف
دون تحميل اية مسؤولية
في 12 جوان 2011



المستشار
المستشار
المستشار

رقم المصنف: 16112011 تاريخ: 16/11/2011

على التوقيع الوارد على هذه الوثيقة والذي يظهر منه انه توقيع السيد /
محمد بن خليفة بن محمد

المفوض بالتوقيع نيابة عن السادة :
مجلس الاعمال التونسي

عضو الغرفة المسجل لدينا تحت الرقم 567701

ولا تتحمل الغرفة أية مسؤولية عن اصل / صحة التوقيع الظاهر على الوثيقة ولا عن محتوياتها
غرفة تجارة و صناعة أبوظبي

